

كلمة وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني، رياض المالكي، خلال الدورة الـ ٤٦
العادية لمجلس حقوق الإنسان الافتراضية التي عقدت في جنيف، يقول فيها
إن سبب تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في جرائمها الممنهجة ضد أبناء الشعب
الفلسطيني، هو الحصانة والإفلات من العقاب، وغياب المساءلة والمحاسبة، وعدم
اتخاذ دول المجتمع الدولي لمواقف واضحة لرفض هذه الممارسات*
جنيف، ٢٠٢١/٢/٢٢

حذر من تساوق البعض مع مطالبات الاحتلال لإلغاء البند المتعلق بحالة حقوق الإنسان
في فلسطين.

قال وزير الخارجية والمغتربين د. رياض المالكي، إن سبب تمادي سلطات الاحتلال
الإسرائيلي في جرائمها الممنهجة ضد أبناء شعبنا، هو الحصانة والإفلات من العقاب، وغياب
المساءلة والمحاسبة، وعدم اتخاذ دول المجتمع الدولي لمواقف واضحة لرفض هذه الممارسات.
وأضاف الوزير د. المالكي خلال كلمته في الدورة الـ ٤٦ العادية لمجلس حقوق الإنسان
الافتراضية، التي عقدت في جنيف، اليوم الإثنين، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستغل جائحة
"كورونا" لترسيخ استعمارها الاستيطاني، وترفض تحمل مسؤولياتها كقوة احتلال، بتوفير
اللقاحات اللازمة لشعبنا، والسماح بوصولها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة إلى قطاع غزة
المحاصر، رغم النداءات المتكررة من المؤسسات الأممية، لتغليب المبادئ الإنسانية والقانون الدولي.
وأوضح أن سلطات الاحتلال بأدواتها المختلفة، صعقت من اعتداءاتها وارهابها ضد شعبنا
بنسبة تزيد على ٢٠٠٪، خاصة فيما يتعلق ببناء المستوطنات غير الشرعية، ومخطط "E1"، وسرقة
الأراضي والاستيلاء عليها، وهدم المنازل، والإعدامات الميدانية، وتهويد مدينة القدس، وحصار
قطاع غزة، والاعتقال التعسفي بما فيه استهداف الأطفال، والحرمان من الحقوق الأساسية كالحق
بالصحة من خلال استهداف المستشفيات، كذلك الحق في التعليم، واستهداف أكثر من ٥٤ مدرسة
لهدمها، وتدني دور العبادة، وتقويض حقنا بالحياة.

وحذر الوزير د. المالكي من تساوق البعض مع مطالبات الاحتلال عبر إلغاء البند السابع
في المجلس، المعنون بحالة حقوق الإنسان في فلسطين وباقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى،
لإسكات صوت الضحايا، وإغلاق كافة المنابر الدولية التي تتحدث عن العدالة، وحقوق الإنسان،
ومنح مجرمي الحرب الحصانة والإفلات من العقاب، مؤكداً أن من يدعم الاحتلال شريك بالجريمة.
وشدد على أن هذا البند أصيل على أجندة المجلس، وهو أحد الآليات التي تشكل بعض أشكال
الحماية لشعبنا، في ظل غياب أية وسائل للمساءلة الفعلية على انتهاكات الاحتلال، كما أنه يتناول

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

حالة حقوق الإنسان له، وليس منحاذاً ضد أحد، مضافاً أن من يحاول إلغائه ينحاز ضد حقوق الإنسان ويشجع الاحتلال، على جرائمه، ويستهدف تثبيت وضعها ويميزها كدولة فوق القانون، ومحاولة لتقويض حقوق شعبنا وحرمانه من اللجوء إلى المنظومة الدولية وأدواتها القائمة على الحقوق والقانون.

وتابع إنه على الرغم من تخاذل دول المجتمع الدولي، في تحمل مسؤولياته بالدفاع عن القانون وحماية الضحايا وحقوق الإنسان، وتفعيل وفرض المساءلة والمحاسبة، إلا أننا مستمرين في حثه على الالتزام بمبادئ وقواعد القانون الدولي والحقوق المشروعة لشعبنا في تقرير المصير، والاستقلال والعودة.

وطالب الوزير د. المالكي المجتمع الدولي بمواجهة منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي بكافة السبل القانونية، وعدم تقديم المساعدة أو التمويل له، وتجفيف مستنقع الاستيطان، وعدم السماح بشراء بضائع المستوطنات، ومنع دخولها، ومنع التعامل التجاري المباشر أو غير المباشر معها، ومنع دخول المستوطنين.

ودعا المفوضة السامية لحقوق الإنسان لتطوير وتحديث قاعدة البيانات للشركات العاملة مع المستوطنات، باعتبار أن منظومة الاستيطان غير الشرعي هي إحدى أكثر أشكال انتهاك حقوق شعبنا جسامة.

وأكد الاستمرار في الدفاع عن حقوق شعبنا بكافة الميادين، وتفعيل كافة أدوات المساءلة الدولية، مرحباً بقرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير، الذي يؤكد على ولايتها القضائية والاختصاص الإقليمي على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، داعياً إلى سرعة إعلان فتح التحقيق الجنائي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت وترتكب في أرض دولة فلسطين المحتلة.

وأعرب الوزير د. المالكي عن أسفه لإصدار بعض الدول بيانات ذات طابع سياسي ضد هذا القرار، وفي تسييس وتدخّل واضح في عملها بهدف منح المجرمين الإسرائيليين الحصانة والإفلات من العقاب والمساءلة، مطالباً تلك الدول بمراجعة مواقفها.

وتحدث عن إصدار الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً المتعلق بإجراء الانتخابات، معتبراً أنها جزء لا يتجزأ من جهود استئناف حياتنا الديمقراطية وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، مطالباً المجتمع الدولي بدعم هذه الخطوة والمساعدة في إزالة أي عقبات قد تضعها إسرائيل أمام إتمامها، لا سيما في القدس الشرقية.

واختتم الوزير د. المالكي كلمته بالتأكيد على أن واجب المجتمع الدولي حماية الحقوق الأساسية، واتخاذ خطوات تجاه ضمان تحقيق هذه الحقوق، ودعم مبادرة الرئيس في عقد مؤتمر دولي للسلام، وإحياء الرباعية الدولية لإطلاق عملية سياسية ذات جدوى مركزة على قواعد القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها، بما فيها مبادرة السلام العربية، بما يفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وضمان العدالة لشعبنا.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>